الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس: قانون النقد والقرض

سنة الثانية ماستير / تخصص: إدارة مالية / التاريخ: 01.16. 2024 / المدة: ساعة ونصف

السؤال الأول: (04 نقاط) أجب بصحيح أو خطأ عن الاقتراحات التالية مع تصحيح الخطأ: **(01 ن عن كل جواب صحيح)**

1. يقوم محافظ بنك الجزائر بأداء مهام إدارة شؤونه ويتخذ جميع تدابير التنفيذ ويقوم بجميع الأعمال في إطار القانون، **صحيح**
2. عندما تكون الخزينة أمام نفقات تلجأ إلى البورصة، لمنحها تسبيقات، أو تفرض على البنوك التجارية الاكتتاب في سندات الخزينة. **خطأ.** ⟵ عندما تكون الخزينة أمام نفقات تلجأ إلى البنك المركزي ....
3. يقصد بالرقابة المصرفية مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو يتخذها البنك المركزي على البنوك، **صحيح**
4. من مهام مجلس النقد والقرض أنه يكلف بأداء دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر والتخلي عن دور السلطة النقدية، **خطأ.**

⟵ من مهام مجلس النقد والقرض أنه يكلف بأداء دوره كسلطة نقدية ....

السؤال الثاني: (10 نقاط)

1.الأسباب الأساسية التي كانت وراء صدور قانون النقد والقرض 10/90:

أ. عدم صدور الإصلاحات السابقة على شكل وثيقة واحدة، أي وجود فراغ تشريعي في الإصلاح المصرفي.

ب. عدم إستقلالية البنوك حيث أنها لم تكن تؤدي وظيفتها الأساسية (الوساطة المالية). فقد كانت مجرد وسيط بين الخزينة العمومية والمؤسسات الإقتصادية العمومية.

ج. تداول نقدي هام خارج الدائرة الرسمية، بالإضافة إلى أن النقود لم تعد تؤدي وظائفها الأساسية.

د. سيطرة الخزينة العمومية على الوساطة المالية، وإبعاد البنك المركزي عن وظيفة التمويل وتوجيه الوساطة المالية.

هـ. ضعف في تعبئة المدخرات وذلك لأن أسعار الفائدة كانت سلبية بسبب إرتفاع حدة التضخم لأن إصدار النقدي كان دون غطاء.

2. المبادئ الرئيسية لقانون النقد والقرض 10/90:

أ. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية (هيئة التخطيط)

ب. الفصل بين الدائرة النقدية والمالية (ميزانية الدولة)

ج. الفصل بين دائرة الميزانية العامة ودائرة الإئتمان (القرض)

د. إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة.

هـ. وضع نظام مصرفي على مستويين.

3. أهم التشريعات القانونية التي ميزت الاصلاحات النقدية في الجزائر قبل إصدار قانون 10/90:

- إصلاح سنة 1971،
- إصلاح سنة 1986 بموجب القانون رقم 12/86 الصادر في 1986/08/19،
- إصلاح سنة 1988 بموجب القانون 06/88 الصادر في 1988/01/12.

4. أبـرز القوانين والأوامر التي جاءت في تعديل وتتمـة هذا القانون (مع تـاريخ الاصدار):

- الأمر 01 - 01 المعدل والمتمم لقانون 90 - 10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 27 / 02 / 2001،
- الأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في 26 أوت 2003.
- الأمر 10 - 04 المعدل والمتمم للأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في 26 / 08 / 2010.
- القانون 17 - 10 المتمم للأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في 11 / 10 / 2017.
- القانون 23- 09: والمؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو 2023،

5. أهــم صلاحيات بنك الجزائر التي جــاء بها قانون النقــد والقرض:

1. الصلاحيات العامة لبنك الجزائر: نصت المواد 35 ،36، 36 مكرر، 37 من الأمر 04/10 على مهام بنك الجزائر من خلال :

- تتمثل المهمة الرئيسية لبنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار (أهداف السياسة النقدية)، والسهر على الاستقرار النقدي (تنظيم الحركة النقدية، التوجيه والمراقبة، تنظيم السيولة، حسن تسيير التعهدات المالية مع الخارج، ضبط سوق الصرف...)؛
- دور بنك الجزائر كبنك للحكومة ومستشارها المالي والنقدي، ويحق له مطالبة البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية بكل المعلومات المفيدة لصالح الاقتصاد ككل (النقد، القرض، الاستدانة...)؛
- دور بنك الجزائر كبنك للدولة من خلال تمثيلها في المؤتمرات الدولية، والمشاركة في المفاوضات.

2. لبنك الجزائر الحق في إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية المعدنية.

السؤال الثالث: (06 نقـاط)

1 التحديات الداخلية: وتشمل الكثير من السلبيات التي مازال يعاني منها الجهاز المصرفي الجزائري والتي من أهمها:

- صغر حجم المصارف الجزائرية:
- هيكل ملكية المصارف:
- التركز في نصيب المصارف:
- القروض المتعثرة:
- ضعف كفاءة انظمة المدفوعات:
- ضعف إستخدام التكنولوجيا:
- ضعف الإفصاح والرقابة:
- قيود مالية، محاسبية، تنظيمية وقانونية:

2. التحديات الخارجية: التي مازالت تواجه القطاع المصرفي الجزائري في ظل تعديلات قانون **10/90:**

- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المصرفية.
- ظاهرة اندماج الأسواق الدولية والبنوك.
- ظاهرة البنوك الالكترونية.